التعليق على النصوص القانونية والأحكام والقرارات القضائية

1/ التعليق على النصوص القانونية:

استخدام نص قانوني أو مضمونه في البحث قد يقود في الكثير من الأحيان إلى تحليل ذلك النص أو التعليق عليه حيث يستعمل الفقهاء عبارة تحليل نص قانوني بينما يستعمل البعض الاخر عباره التعليق على نص قانوني ولبيان كيفية التعليق نتطرق لمفهومه وأهميته ومراحله:

أولا/ تعريف النص القانوني: النص القانوني هو سواء كان نصا تشريعيا أو فقهيا فهو عبارة عن مجموعة أفكار تتعلق بمسألة قانونية معينة، تعرض على الطالب لمناقشتها والهدف من عرض موضوع المسالة القانونية على الطالب عن طريق النص القانوني، هو إبعاده عن المناقشة التي تكون عن طريق التحليل النظري للمواضيع باستعمال أسلوب إنشائي حر لا يسمح له بإعادة سرد ما حفظه من معلومات.

مفهوم التعليق أو تحليل النص القانوني: هو عبارة عن محاولة لتفسير وتوضيح النص بقدر من الحرية وبأسلوب شخصي إلى حد معين، عن طريق البحث في مكوناته والعناصر التي يحتويها وصولا إلى إعطاء فكرة تأليفية أو تركيبيه عن الموضوع ولا يقتصر تحليل النص القانوني على مجرد تفكيك النص القانوني لبيان اجزائي به ومكوناته فقط وانما يعني ايضا تعليما وتوجيها من اجل التزويد بالأدوات اللازمة لدراسة وفهم النص القانوني بمنهج معين فالتحليل هنا لا يستبعد التعليق القانوني وانما هو اقامه التعليق على اساس سليم وقد يكون هذا النص تشريعيا او فقهيا

التعليق على النص القانوني: عبارة عن محاولة تفسير وشرح ذلك النص وتوضيح معانيه إضافة إلى مناقشة ما جاء فيه، وإخضاعه للنقد والتقييم وبيان سلبياته وايجابياته وفقا للرأي الشخصي للمعلق، عن طريق البحث في مكوناته والعناصر التي يحتويها وصولا إلى إعطاء فكرة أو هو دراسة النص من الناحيتين الشكلية والموضوعية للوصول إلى شرح الحل الذي جاء فيه وتقييم هذا الحل وذلك وفقا لخطة مرسومة سلفا تتضمن مقدمة وصلب الموضوع والخاتمة. وبالتالي التعليق على نص قانوني وسيلة تسمح للطالب بتعميق معارفه القانونية واكتسابه قدرات تمكنه من تحليل المسائل القانونية تحليلا منطقيا والتدرب عليه، فضلا عن كونه أداة تسمح له بالوصول إلى المعرفة المقصودة بالتعليق على النص القانوني.

أما تحليل النص القانوني: فيعني تفكيكه إلى العناصر التي يتألف منها ومن ثم التعرف على أجزائه ومكوناته من أجل فهم ذلك النص واستيعابه أي هو تفسير النص وشرحه.

وعليه يبدو أن التعليق على النص القانوني هو دراسة ومعالجة متكاملة لذلك النص أما التحليل فهو مجرد مرحلة من مراحل التعليق لأن المعلق ينطلق من تحليل النسخ القانوني من خلال تفكيكه ومعرفة أجزائه ومكوناته ليصل إلى مناقشته وتقييمه ونقده وإبراز رأيه الشخصي فيه وهنا يتشابه التحليل والتعليق فيستعمل بعض الفقه عباره تحليل نص قانوني أو عبارة التعليق على نص قانوني والمقصود في الحالتين هو دراسة النص القانوني وتوضيحه واظهار إيجابياته وسلبياته ان وجدت ولا

يمكن القيام بعمليه التعليق إلا إذا سبقتها مرحلة التحليل والتعليق لا يتسم بالموضوعية لذلك التحليل السليم والدقيق للنص القانوني هو عبارة عن مشروع تعليق غير مكتمل.

ثانيا/ الهدف من التعليق على النص القانوني: يتمثل الهدف من التعليق على النص القانوني في:

- المعرفة المفصلة لما يتضمنه ذلك النص من أحكام وقواعد قانونية مع شرحها وتحليلها وكذا نقدها ومناقشتها
- تدريب الطالب على استخدام المعلومات النظرية وتطبيقها على المسائل القانونية
- معرفة الجوانب الإيجابية والسلبية واقتراح ما يمكن ان يساهم في تقويم تلك السلبيات اما بإلغاء النص او تعديله بالشكل الذي يكمل نقصه ويسد خلله.

ثالثا/ أسس ومبادئ التعليق على النصوص القانونية: من أهم الأسس التي يجب مراعاتها عند القيام بالتعليق على ما يلي:

- مراعاة الالفاظ اللغوية التي يتضمنها النص محل التعليق.

-ارتباط الالفاظ بمعاني النصوص.

- الأخذ بدلالة النص طبقا للمعنى اللغوي الذي تحتمله العبارة من المعنى الحرفي الى المعنى الذي يتبادر إلى الذهن.

- الأخذ بالنص الواضح دون الرجوع الى عنصر خارجي.

- مراعاة التفسير الواسع والتفسير الضيق للنص.

رابعا/ مراحل التعليق على النص القانوني: يمر بمرحلتين هما المرحلة التحضيرية والمرحلة التحريرية:

1/ المرحلة التحضيرية: وفيها يتم التعرف على النص من الناحيتين الشكلية والموضوعية

أ/ التحليل الشكلي للنص: ويشمل طبيعة النص ونوعيته وتدرجه في الهرم القانوني وهويته ومصدره الشكل والمادي:

- **تحديد طبيعة النص:** في هذه المرحلة يذكر ما إذا كان النص محل التعليق نصا تشريعيا أو فقهيا.

- **تحديد تاريخ النص:** أي تاريخ نشره إذا كان نصا فقهيا او تاريخ صدوره إذا كان نصا تشريعيا اليوم والشهر والسنه بالإضافة الى التعديلات التي طرأت عليه.

- **التعرف على البنية الطبوغرافية للنص:** وهي الناحية الطباعية بحيث يتم تحديد عدد المواد المشكلة للنص وترقيمها وعدد الفقرات التي يتكون منها تحديد الظروف المحيطة بالنص اي اعطاء بعض المعلومات المتعلقة بالنص والتي تسمح بتحديد اتجاهاته العلمية والأيدولوجية

- **التعرف على البنية اللغوية:** أي ما يتعلق بصياغة النص ومدى طوله أو قصره وصعوبة أسلوبه أو سهولته وكون أسلوبه مباشرا أو غير مباشر.

- **تحديد المصدر المادي للنص**: اي الخلفية الفكرية والأيديولوجية التي تأثر بها واضع النص فقط تكون من الشريعة الإسلامية او التشريعات المقارنة او الآراء الفقهية.

- **تحديد المصدر الشكلي للنص**: أي موقعه من المرجع أو القانون الذي أخذ منه ويذكر المصدر الشكلي بطريقه منتظمة ومرتبه تختلف باختلاف طبيعة النص فاذا كان النص قانونيا يذكر الطالب موقعه من القانون الذي اخذ منه وذلك بترتيب العناوين التي جاء تحتها النص مثلا نكتب المادة 50 من القسم الثاني تحت عنوان شروط العقد من الفصل الثاني تحت عنوان العقد من الباب الاول تحت عنوان مصادر الالتزام من الكتاب الثاني تحت عنوان الالتزامات والعقود من القانون المدني الجزائري.

وإذا كان النص فقهيا يذكر موقعه من المرجع الفقهي الذي أخذ منه، وذلك ببيان العناصر التأليه لقب واسم المؤلف عنوان المرجع الطبعة ان وجدت دار النشر السنة والصفحة.

ب/ تحليل المضمون: ويقتضي تتبع العناصر التالية:

-شرح أهم المصطلحات القانونية التي جاءت في النص.

-استخراج الفكرة العامة للنص: أي المعنى الاجمالي للنص فلكل نص فقهي او تشريعي فكره عامه يدور حولها ويسهل استخراج هذه الفكرة من خلال القراءة المتأنية للنص

- **استخراج الافكار الرئيسية للنص**: حيث يقوم الطالب بتقسيم النص إلى فقرات تقسيما مبنيا على عدد الفقرات حسب الفكرة وليس حسب المظهر، بحيث تتعلق كل فقرة بفكرة واحدة أو بعدد من الأفكار المتقاربة بينها ثم يتم ذكرها بالتسلسل المنطقي من أجل وضع خطة ملائمة.

-طرح الإشكالية: وهي عبارة عن سؤال يقوم الطالب بصياغته بشكل دقيق ومحدد يتعلق بمضمون النص.

2/ المرحلة التحريرية:

وفي هذه المرحلة يشرع الطالب في تحرير تعليقه باتباع الخطوات الأتية:

الخطة: تقسم وفقا للأفكار التي تم استخراجها من النص وتكون بشكل مختصر ومركز وبالتالي فانه لا توجد خطه نموذجيه فكل خطه يجب ان تتماشى والنص محل التعليق وفي الغالب قد تكون الخطة ثنائيه اي من عنصرين او مبحثين ويجب ان تتضمن التعريف الموجز بالنص التعريف العام بالموضوع الذي يتناوله النص.

طرح الإشكالية وتحديد الخطوط العريضة للخطة المقترحة ثم مناقشه المسالة القانونية بتحرير ما جاء في عناوين الخطة بدءا بالمقدمة مرورا بصلب الموضوع ثم الخاتمة.

2/ التعليق على الأحكام والقرارات القضائية:

1/ المرحلة التحضيرية: يجب في هذه المرحلة تحديد ما يلي:

- **أطراف النزاع:** المقصود باطراف النزاع هم الطرفين محل الخلاف ، المتقاضين، الخصوم ...كما يعرف أطراف النزاع على مستوى الجهة القضائية على النحو التالي:

على مستوى المحكمة: المدعي والمدعى عليه

على مستوى المجلس القضائي: المستأنف والمستأنف عليه.

على مستوى المحكمة العليا ومجلس الدولة: الطاعن بالنقض والمطعون ضده.

- **الوقائع:** وتعرف هذه الأخيرة على أنها الأحداث التي أدت إلى نشوب النزاع أي الواقعة محل النزاع بين الطرفين.

- **الإجراءات:** وهي المراحل التي مر بها النزاع على مستوى الهيئات القضائية ويتم ترتيبها ترتيبا زمنيا وهرميا حسب الهيئات إلى آخر مصلحة.

- **الإدعاءات:** وهي مجموعة الأسانيد التي تم اعتمادها بالنسبة لأطراف النزاع التي تكون القضية لصالحهم.

- **المشكل القانوني:** وهو المشكل الموجود في القضية ويكون بإعادة صياغة الوقائع في صيغة مشكل قانوني أو صياغة الحيثية الأخيرة على شكل سؤال، ويجب أن يكون عاما وغير مركبا وأن يكون يعكس المشكل المراد طرحه.

2/ المرحلة التحريرية:

وفيها يتم التطرق إلى الحل القانوني وذلك من خلال منطوق القرار في الجزء الأخير من القرار وهو القرار الذي قضى به قاضي المحكمة العليا.

- **اقتراح الخطة:** ويشترط فيها أن تكون مناسبة للإجابة على المشكل القانوني. وذلك من خلال إ عطاء معلومات نظرية واسقاطها على قضية الحال، مع مراعاة الشروط المنهجية.